

المجال الترعاعي، و(٦، ١٩٪) في النشاط الصناعي، و(٦، ١٢٪) في البناء. والنسبة الباقية وهي (٨، ٤٤٪) في مجالات أخرى.

أما عن العاملين في فلسطين المحتلة فيقدر عددهم بـ(١٢٢٠٠) نسمة، يمثلون (٢، ٤١٪) من حجم القوى العاملة في محافظة الخليل، يعمل منهم حوالي الثلثين (٦٥٪) في البناء، و(٥، ١٢٪) في قطاع الزراعة، و(٥، ٧٪) في الصناعة، والنسبة الباقية وهي (١٥٪) في أنشطة أخرى.

كما تقدم يمكن القول أن حوالي ٢، ١٥٪ فقط من سكان محافظة الخليل عاملون فعلاً وذلك سنة ١٩٨٥م، وهذه نسبة متدنية بشكل واضح مما يؤكد ارتفاع معدل الإعالة، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أعداداً كبيرة من سكان المناطق يعملون خارج فلسطين المحتلة، وخاصة في الدول العربية، كما يتبين أيضاً تدني نسبة العاملين في المجال الزراعي، وهذا يبدو غير منطقي، نظراً للطابع الزراعي للمحافظة، مما يعني عدم الاهتمام بالأرض، على الرغم من أهميتها بالنسبة للإنسان الفلسطيني وصموده.

أما فيما يتعلق ببنى الاستخدام للقوى العاملة في المحافظة، فتظهر الدراسة أن ثلث العاملين (٨، ٣٣٪) يعملون لحسابهم، وأقل قليلاً من الثلثين (٦١٪) يعملون بأجر، و(٣، ٢٪) لحساب الأسرة، أما العاطلون فنسبتهم (٩، ٢٪)^(١). يتضح من احصاءات نمط الاستخدام، مدى ارتفاع نسبة من يعملون بأجر، وهذه الفئة عادة ما تتعرض لمشاكل عدة في مجال البحث عن عمل ومدى استمراريته، علاوة على تدني الأجور بصورة عامة.

٥ - الهجرة:

لعبت الهجرة ولا زالت تلعب دوراً هاماً في حياة مدينة الخليل ومنطقتها. فهذه المنطقة كغيرها من مناطق فلسطين، فرضت عليها قوى الشر والعدوان أن

٩ - المصدر: موسى سمحه وآخرون، الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة، مصدر سابق،